

عرف أهل العربية على كتابه **فالمعز** وهو في اللغة معز
 غلب في العرف العام على المجمع المعين من كلام الله تعالى المعز
 على السنة العباد وهو في هذا المعنى أشهر من الكتاب ولهذا
 حمله تفسيرا له وبأن في الكلام تقرب للمعز لأن المجمع
 تقرب للكتاب حتى يلزم ذلك المحدود في الحد ولا أن القرآن
 مصدر بمعنى المعز وعلى ما توهمه البعض لأنه محال على المعز بعد
 عن التعميم وإن كان صحيحا في اللغة كذا في التلويح **المعز على**
الرسول صفة كاشفة للمعزات أي على رسولنا اللام فيه كذا
 عن الأئمة أو المقدر بكونه صلى الله عليه وسلم معروفا بينهم
 كما يتبادر بالأمم وإن لم يكن معهودا في الخارج فإنه خرج
 سابقا للكتاب السماوية والأحادث وإن كانت ذلك نسبة لأن العاطفة
 غير متعلقة كما نزلت المصاحف **المكتوبة في المصاحف** هو
 ما جمع فيه صحاح القرآن وبه يخرج ما نختار وأنه وينسب إليه
 مثل التبيين والنتيجة إذا زينا فأرجوهما البينة ككلام الله أي
 على تقدير الأخصان فإن قلت إن أردت من المصنف ما قالت
 يلزم الدور لأن تصور المصنف موقوف على القرآن والقرآن
 على المصنف والألم يخرج ما نختار نلونه في الخط المعتبر
 قلت التصور المصحف موقوف على تصور القرآن بمضمون
 معروف عند كل أحد حتى عند المبينين يجب ظونه ويندرسونه
 والقرآن بمضمون كل عام موقوف على تصور المصنف فلا يلزم
 الدور فإن قلت فلا حاجة إلى تحريم القرآن لأنه مجموع
 شخص معروف عند كل أحد مفسوم إلى سور وأيات فلا حفا
 فيه والتعريف إنما يكون للماهية الكلية قلت هذا تعريف
 له من جهة مضمونه الكلية لأن الأصوليين يعنون عن القرآن
 حيث أنه دليل للحكم الشرعي والدليل عليه إنما هو آية أو جملة

فالمعز

فالمعز القرآن على الجزاء المطلق على لكل فلا بد أن يوجد
 القرآن في علمهم الخاص بحيث يصدق على الكل وعلى كل جزء
 من أجزاءه وذلك إنما يكون بمضمون كلي يتساو لهما وذلك
 إنما يكون بتخصيل صفات مشتركة بينهما مختلفة وهو كونه
 منزلا على الرسول مكتوبا في المصاحف متوقفا على ما نقلنا
 ولم يتغير من كونه محذورا لأنه ليس بمبتدأ في الأجزاء إلا المعز
 إنما هو صورة فالقرآن بمضمون تختص في الحرف الكالم وهو
 الذي قسم إلى سور وأيات ومضمون كلي في علمهم الخاص وهو
 دليل النعم **المستوفى عنه** نقلنا من **أما** وهو ما انتفع فيه تواليهم
 على الكذب وبه يخرج قراءة التي من كتب فعدة من أواخر
 صفحاتها فإما ثابته بظروف الأحاد فإن قلت قرآته
 خرجت بقوله في المصاحف لأن قرآته مكتوبة في مصحفه
 لا في المصاحف فيكون هذا الوصف زائدا لا حاجة إليه قلت
 الآلة واللام في الجميع للجنس لا للعهد وإذا لم يكن للعهد فلا
 يخرج قرآته بقوله في المصاحف وليس سلم المصاحف بقوله
 في المصاحف فلا نسلم كون المستوفى عنه زائدا لأن عرضه للمبني
 وهو من الصفات المشتركة المعتبرة وكونه للأخراج غير لازم
بلاشبهة احتراز به عن القراءة الثابتة بطريق الشبهة
 كقراءة من مشهور رضي الله عنه فاقطعوا عما يلقىها على قول
 المختص بظهوره لأنه جعل المشهور أحد قسمي المنواتز ولكن فيه
 شبهة لأن أصله من الأحاد وأما على قول غيره فقول بلاشبهة
 يكون تأكيدا ومما يورد على التعريف ليسمكة في أوائل السور
 فإن المصاحف من عليها وليست بقرآن على ما هو المشهور من
 مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه لا يفتقر منكروها ولم يتعلق
 بها جواز الصلاة وأحرمته القراءة على الخبث الخائض والمؤث